السمعي تاخر عن الصرف موقوفا على ثبوت الوحدانية وفي معية فلو استدل على
ثبوت الوحدانية بدليل السمع لكانت الوحدانية متوقفة على الدليل متاخرة
عنه ضرورة تاخر معرفة المدلول عن معرفة دليله لاكنه هو ايضا متوقف عليها
متاخر ضرورة تاخره عن دليله الذي لا يحصل الا مع معرفة الوحدانية وهو الصرف
لما سلمه المعترض من توقفه عليها ومعية فيلزم من الاستدلال على الوحدا
نية بدليل السمع الدور المستحيل وهو دور التقدم ضرورة وان سلم له دور المعية
فيما ذكر والله اعلم وبه التوفيق سبحانه هو تبع ان يستدل على الوحدانية
بما تقدم في حدوث الصفات فنقول يلزم من تعدد الاله وجود ما لا نهاية له
عددا ان تعدد بعدد الممكنات او الاحتياج الى مخصص ان وقف دون ذلك
وكلاهما محال نعم هذا دليل اخر على الوحدانية ونقدم نظيره في الا
ستدلال على حدوث الصفات **وبيانه** ان نقول لو تعدد الاله لم
يخل اما ان يتعدد بعدد الممكنات اولا والملازمة ظاهرة والقسم الاول
فيه التسلسل العابي من وجود ما لا نهاية لعدده والقسم الثاني محال
لما يستلزم من الجواز والحدوث لتلك الالهة لاختصاص وجودها على عدد
ها المخصوص دون غيره من الاعداد المتساوية عقلا بالنسبة اليها الى
فاعل مختار والا لزم ترجيح احد المتساويين بلا مرجح لا يقال يلزم مثله
في الواحد لوجود كملة الكل دون تعدده فيفتقر الى مخصص لانا نقول
قام البرهان على انه لا اله الا واجب الوجود ولا يتعقل الوجود دون ذات وا
حدة فوجبت الذات الواحدة لذلك اما الزائد فمستغنى عنه فنسبة
الاعداد فيه مستوية فلو جاز عدد منها لجاز غيره ولا يمكن وجود جميعها
لعدم تناهيها وتخصيص جائز منها بالوجود دون غيره يفتقر الى فاعل
مختار فان قلت ما المانع ان يقال بجواز تعدد الاله بعدد الممكنات
ولا يلزم منه وجود ما لا نهاية له لانا نقول المراد بالممكنات ما سبق قضاء
الالهة بانه يوجد لا كل ما يعرضه العقل من الممكنات وان كان لا يوجد
اصلا قلت يلزم من ضعف عدد الالهة وقدرتهم وارادتهم على ما يو
جد من الممكنات دون ما لا يوجد منها انقلاب الحقايق وهو عوده الا
الممكنات التي لا توجد مستحيلة اذ لا يصح الحكم بامكان وجود مع الحكم

باستحالته

باستحالة وجود ضده على ان ما يوجد من الممكنات لا نهاية له لا انقضا
باعتبار عدم الانقطاع لا ان جميعها في الوجود الاجتماع ولا شك ان هذا
النوع من عدم النهاية ممكن عقلا موجود شرعا بدليل نعيم اهل الجنة
وعذاب اهل النار فيلزم اذا وجد لكل واحد من تلك الالهة ان يدخل في الوجود
من عدد الالهة ما لا نهاية له وعدم النهاية اللازمة في الالهة هو
النوع المستحيل منه لانه يجب ان يكون بحسب الاجتماع لا بحسب عدم
الانقطاع كما في الممكنات المذكورة لوجوب قدم الاله فيستحيل
ان يتاخر في هذا العدد بعض الالهة على بعض فتدبره بالله التوفيق ثم
وبهذا الدليل بعينه اعني دليل التمانع نستدل على انه جل وعلا هو الموجد
لافعال العباد ولا تاثير لقدرهم الحادثة فيها بل هي موجودة مقارنة لها
ثم بعد ان الدليل على رد مذهب القدرية القايلين بان القدرة الحادثة للعباد
هي المؤثرة في افعالهم على وفق اختيارهم ولا تاثير للقدرة القديمة اصلا
في تلك الافعال الاختيارية ولا جبر بان الفاعل وجوازا راداته جل وتعالى عما
يقول الظالمون علوا كبيرا فوجه دليل التمانع السابق وحجته ان
بيانه اللازم في تعدد الالهة ثبوت العجز للاله عند عدم نفوذ ارادته وذلك
بعينه لازم في مذهب القدرية فانهم جعلوا تعلق قدرة العبد وارادته
بالفعل مانعة من تعلق قدرة الله تعالى وارادته بذلك الفعل مع القطع
بان ذلك الفعل من جملة الممكنات التي قام البرهان القطعي على وجوب
تعلق قدرة الله تعالى وارادته بوصف العموم بجميعها فصار اذا هذا الفعل
قد توجهت نحوه قدرة العبد وقدرة مولانا جل وعلا وارادة العبد
وارادة مولانا سبحانه وتعالى لما عرفت من عموم تعلق قدرته تعالى
وارادته ثم زعمت القدرية ان في هذه الحالة الذي نفذ واثر في الفعل
في الحالة هذه انما هو اضعف القدرتين واضعف الارادتين وهما قدرة
العبد الحقير الضعيف وارادته وهل هذا القول الشنيع الا قول باثبات
الشريك له تعالى ووسم له بنقيصة العجز وغلبة الغير له واذا كان
عجز الاله بتقدير نفوذ ارادة الاله الاخر يبطل الوهيته وهو
جبر النقصه وهو ذاته فكيف بعجزه لنفوذ قدرة عبد وارادته

Copyright © King Saud University